دعوة ابن مضاء لتهذيب النحو
بين الهدم والبناء

للدكتور أحمد محمد الخراط

أستاذ النحو والصرف المساعد بالكلية

دعوة ابن مضاء لتهذيب النحو
بيـن الهـــدم والبنـــاء

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد الأمين وبعد.

فقد شهدت الاندلس اتجاهات مذهبية متباينة، وكانت بين حركة المدّ والجـزر في التمسك بأصول الاسلام السلفية المتمثلة في الوقوف على ظاهر الكتاب والسنة أو السير مع تفريعات فقهاء المالكية وافتراضاتهم ... وقد بدا الاتجاه المذهبى الثاني قويا شائعا في أثناء حكم المرابطين (٤٩٣ ـ ٥٤١ هـ) حتى ان الحظوة من أمير المسلمين لم يكن ينالها الا من كان عنده علم بفروع مذهب مالك. ومع انحسار دولة المرابطـين وقيام دولـة الموحدين (٥٤١ ـ ٦٦٨ هـ) قام داعيتهم المهدى ابن تومرت ونادى بالعودة الى ظاهـر الكتاب والسنة ونبذ التفريعات الفقهية المالكية ، واستمر في هذا الاتجاه الأمير يعقوب بن يوسف، وكان ابن مضاء وثيق الصلة، وهو[1] أبوالعباس أحمد بن عبدالرحمن ابن مضاء اللخمي القرطبي المتوفي سنة ٥٩٢ هـ ، وكان حجة في الفقه الظاهرى والحديث الشريف، ولاه الموحدون قضاء فـاس ثم قضاء الجماعة.

وقد انطلق ابن مضاء من خلفية تضع حدودا وقواعد معينة للعقلية العلمية التي تعمل مع النص فلا تسمح لها بالتوسع في آفاق الكلمات، وكان معروفا بسعة اطلاعه على علم النحو العربي وتتلمذ على مشايخ لهم باع طويل في هذا العلم من مثل ابن الرماك الذى أخذ عنه كتاب سيبويه.

---

(١) انظر فى ترجمته: الديباج المذهب ٤٧، التكملة لابن الأبار ٢٣٤، بغية الملتمس ١٩٢، روضات الجنات ٨٢، بغية الوعاة ١٣٩، المدارس النحوية ٣٠٤.

هذه الخلفية جعلت ابن مضاء يسعى في إقامة جسر بين الدعوة الظاهرية في الفقه والنحو العربي الذى هو من إبداع العقل البشرى، وما كان لعلم هذا شأنه أن يبقى محدودا فى إطار نظرية قريبة المأخذ والمعطيات عبر خمسة قرون شهدت آلاف النحاة ذوى الاتجاهات والمدارس والعقليات المتباينة، فقدموا تراثا حافلا توصّل إلى بناء علم متكامل الأركلن متشعب الفروع .

أخذ ابن مضاء وقد صح عزمه على الوقوف على المنهج الظاهرى يهاجم نظرية علم النحو وصنيع النحاة في التطويل والتضخم والتشعب الذى ساروا عليه، وألف أكثر من كتاب في هذا الحقل من مثل: «المشرق في النحو» و«تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان» وكتابه الذى سندرسه مفصّلا «الرد على النحاة» وسوف نمضي معه ان شاء الله زاعمين أننا سنعتمد المنهج الموضوعي فى دراسة عمله وتقويمه، ونرجو أن نكون قريبين من هذا المنهج دائما.

سار الرجل سيرا ذكيا حين صدّر بحثه بأحاديث شريفة توهم من يقرؤها أنّ أمر النحاة جلل وأن صنيعهم الذى قدموا عبر قرون طويلة فيه انحراف عن جادة الشريعة بل هو «منكر» فابن مضاء رجل ناصح يدعو الناس أن يحتاطوا لدينهم وأن يتوقف الواحد منهم «توقف الورع عند الإشكال[٢] » وهو يقر النحاة في غايتهم من وضع النحو الذى كان لحفظ كلام العرب من اللحن، وهم قد بلغوا من ذلك «إلى الغاية التي أمّوا» ولكنه يفترق عنهم في امتداد نظريتهم وتفريعاتهم ، وما ذلك إلا «لأنهم التزموا مالا يلزمهم فتوعرت مسالك هذا العلم وانحطت عن رتبة الإقناع حججه[٣] . ثم يتهم النحاة بانهم أخذوا مأخذ الفضول المفعم بالمحاكاة والتخيل فاذا استطاع المرء أن يجرد منهجه من ذلك كان العلم من أوضح العلوم برهاناً. ونحن مع ابن مضاء حين يطالب الناس بأن لايقتصروا كلَّ الاقتصار على دقائق علل النحو، ونقر بأن فئة ملأت هذا العلم بترف فكرى وتفريعات لايقصد منها سوى تزجية الفراغ بشوارد العقل غير المحدود في

(٢) الرد على النحاة : ٦٤.

(٣) الرد على النحاة : ٦٤ .

افتراضاته، وقد سمعنا أن بعض المتأخرين وصل في توجيه قولهم «في الدار زيد» إلى مئة وجه. غير أن مشكلتنا في كثير من القضايا العلمية أننا اذا أردنا أن نقوّم اعوجاجا اشتد فيها أو نصلح من التطرف والتوسع غير المفيد ترانا نقاوم ذلك بتطرف آخر، ونعشي أبصارنا عن مناقشة المسألة من زاوية الشمول والتكامل لنطوّق مكمن الداء، إننا بذلك نسعى في الهدم معتمدين على ثغرات متناثرة يستطيع المنهج العلمى أن يصلح من شأنها في سبيل الحفاظ على تراثٍ ناضج راق .

ولم يكن ابن مضاء وفياً بما ارتضاه لنفسه في مقدمته حيث إنه أراد أن يحذف من النحو مايستغني النحوى عنه، وهذه دعوة يرحب بها كل مخلص غيور على لغة القرآن، ولكن هل استطاع أن يغطي مثل هذه الدعوة، لقد أراد أن يهدم نظرية العامة عند النحاة فقال[٤]: «إن العمل من الرفع والنصب والجر للمتكلم عند المعتزلة، وهو لله تعالى عند أهل السنة». ومثل هذه العبارة العامة لاتنهي المشكلة، فاذا قلنا: «ضرب زيد عمراً» قال النحاة: ان «زيد» مرفوع لأنه فاعل الضرب، وكل فاعل يكون مرفوعا و «عمرا» منصوب لأنه وقع عليه الضرب، وكل مفعول به يكون منصوبا، فالعامل «ضرب» هو الذى أحدث الرفع والنصب وذلك على طريقة لغة العرب بعد استقرائها ودراستها، فإذا اراد ابن مضاء وغيره أن يغيرّ من مسار هذا الافتراض أو النظرية أو المذهب فليقدم لنا البديل لماذا لا أقول: ضرب زيدِ عمرِ، زيداً عمرِ، زيدّ عمرِ، زيدِ عمراً. لقد وجدنا لغة العرب تجمع على رفع الفاعل ونصب المفعول إجماعا تاما حينما ينتظم مع الفاعل والمفعول فعل مقيد بزمن معين، ولكن أن أقول «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لاتفعل بإرادة ولا بطبع[٥] » فذلك أمر بعيد عن الاستقراء وإلا فإن العقلاء منذ عصر ازدهار العقل الإسلامي العلمي يقولون بذلك . وإذا سرنا مع نظرية الفاعل الحقيقي يكون الله سبحانه وتعالي قد رتَّب في هذه اللغة الشريفة خصائص معينة منها : أنها تنتهي بأصوات محددة ذكرها النحويون بقولهم الرفع والنصب والجر والجزم، وعندما استقرؤوا مواقعها وجدوها تنتظم فى فصائل وحدود، فالفعل

(٤) الرد على النحاة : ٦٩

(٥) الرد على النحاة : ٧٠

ذو الزمن المعين لابد في لغة العرب أن يتسلط على أسم. قالوا: إن كان الذى تسلط عليه هو الذى قام بهذا القعل فهو الفاعل وان كان الذى تسلط عليه هو الذى وقع عليه الفعل فهو المفعول، ثم وجدوا أن ماكان فاعلا يتجه نحو صوت ضم الشفتين وما كان مفعولا نحو صوت فتحهما . وليت شعرى لماذا سكت ابن مضاء عن بديل لنظرية العامل وقدَّم لنا مايقنعنا في ضوابط هذه الأصوات، ولماذا سكت عن إبطال المقولة التي تقول إن الألفاظ يحدث بعضها بعضا واكتفى بالقول «إنها باطلا عقلا وشرعا[٦]» ونحن لا نشك في أن مصطلح العامل على النحاة وقولهم إنه يعمل في المعمول، أو قولهم أحيانا بأن العمل للمتكلم[٧] ، كل أولئك مصطلحات مجازية يقصدون بها تقريب وجهات نظرهم وابرازها على صورة منطقية منهجية، ولا نشك أيضا في أن حركات الأعراب التي تَسِم العربية بهذا النظام الصوتى إنما هي شئ رتبته الجماعة وتعارفت عليه حتي رسخ في أذهان متكلميها على نحو ثابت ساعد عليه ماعرف تاريخيا من أن الفصحاء لم يكونوا يخالطون أحداً وكانوا يعتزون بهذه الفصاحة أيَّما اعتزاز، ومن هنا فإن الارتباط في حقيقة أمره بين المعاني وفق العرف اللغوى الذى تعارف عليه ابناء العربية[٨].

ويحاول ابن مضاء أن يقلب فى صفحات التراث النحوى فيقتبس نصوصا يريد أن يستنتج منها أن بعض النحاة كسيبوية يذهبون الى تأثير العوامل اللفظية والمعنوية في أحداث علامات الاعراب، وبعض النحاة كابن جني يذهب الى أن العمل للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، ونحن نعجب من أمر هذا الرجل حين يتخيل مثل هذا واردا في نصوص النحاة مع أنه نفسه بعد صفحات يقول[٩] «فقد أجمع النحويون عن بكرة أبيهم على القول بالعوامل»، ثم يقرر أن الإجماع ليس بحجة على من خالفهم. والحقيقة أن النحاة كانوا يقررون العمل للعوامل على سبيل المجاز ـ كما قلنا ـ لا على سبيل الحقيقة، فالقضية كلها هي ماتعارف عليه الفصحاء في لهجاتهم من أصوات معينة تجرى وفق

(٦) الرد على النحاة : ٧٠

(٧) الخصائص : ١/١٠٩ ـ ١١٠.

(٨) أنظر : الكتاب ١/١٥ ـ ١٦ .

(٩) الرد على النحاة : ٧٤ .

نظام معينّ، لذلك نجد سيبوية أحيانا ينسب العمل للفظ، وأحيانا للمتكلم، وأحيانا للمعنى، أما مانقله عن ابن جني فمن باب «ولا تقربو الصلاة» وذلك لأنه في الخصائص[١٠] يشرح مقولة النحاة ذاتها ويرسم آفاقها وحقيقتها ولا يخرج عنها، ولكن ابن مضاء اجتزأ من كلامه مايوحي بأنه خرج عن الاجماع النحوى. قال ابن جني: «وانما قال النحويون: عامل لفظى وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كمررت بزيد وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر. وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح».

ثم يطرح ابن مضاء سؤالاً حاسماً في ذلك يعجز هو نفسه عن جوابه فيقول[١١]: «فإن قيل إنً ماقالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل اليها إذا زالت زال الاعراب المنسوب اليها، وإذا وجدت وجد الاعراب. قيل: لو لم يَسُقْهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة الى هجنة العيّ وادّعاء النقصان فيما هو كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك «ونحن نسأله: أين هذا التغيير الذى أحدثه النحاة في لغة العرب وأين حطّه عن رتبة البلاغة الى هجنة العيّ، وأين هذا التحريف للمعاني عن المقصود بها، ومع ذلك نحن لانريد أن نتعصَّب للنحاة وإنما نريد أن نسير مع ابن مضاء لنقول: إن كان شيء مما صنعتموه يوصلنا الى هذه النتائج فلنرفض هذا الشئ وهذا الصنيع، فنحن لسنا مع ترفكم الفكرى وكثافة تعليلاتكم الافتراضية، ولسنا مع الجدل العقيم الذى سار فيه الكثيرون منكم، ولسنا مع التخريجات العجيبة التي وصل اليها الكثيرون منكم.

---

(١٠) أنظر الخصائص ١/١٠٩ ـ ١١٠ .

(١١) الرد على النحاة : ٧٠ .

ويمضي ابن مضاء في اتهاماته الثقيلة وافتراضاته التي لاتجد مايدفع مدلولها فيعود إلى الانكار على النحاة في مقولتهم إن كل منصوب فلابد له من ناصب لفظي، وكما قلنا سابقا: لم يقل النحاة هذا فحسب، إن هذا الكلام جزء من منظومة، فالمرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم كل أولئك لابد أن يكون من ورائه سبب، ففي قولنا «أزيداً أكرمته» يقول ابن مضاء(١٢): «إن جعلوا هذه المحذوفات التي لايجوز اظهارها معدومة على الاطلاق في اللفظ والإرادة والكلام تام دونها فقد أبطلوا ما ادَّعوه من أن كل منصوب فلابد له من ناصب» ونحن نسأله: ومن قال لك هذا؟ إنها ليست معدومة في الارادة بل هي معدومة في اللفظ فقط لأن هناك مايدل عليها وذلك عند من يرى نصب الاسم المتقدم بمحذوف واجب الحذف، والقضية كلها أن هؤلاء النحاة وجدوا حين استقرؤوا هذه اللغة أن قولنا «زيدا» في صدر الجملة لايكون إلا بعد فعل أثّر فيه النصب ثم وجدوا أن الفعل قد أخذ مطلوبه فاذا أبقوا الفعل المتقدم بدون ناصب فتحوا على أنفسهم باباً عريضاً في ترك الكلام بدون إعراب فقدّروا أن هذا الاسم منصوب إمّا بالفعل نفسه وتكون الهاء دليلا عليه فحسب أو بفعلٍ مماثل محذوف، أليس ظلما أن تصف كلام النحاة وجهودهم بأنه تغير وتحيل فحسب، وتنفي أنه عون وتقريب للمتكلم، فإن لم يكن تقديرهم هدفه المحافظة على المنظومة النحوية والجهد المبذول لاحتواء العربية وترتيب تعلمها فما معنى العون والتقريب إذاً؟ وكم كنا نود أن يعرب لنا ابن مضاء هذا الاسم المتقدم المنصوب المعلق في الفضاء، وإذا كان يزعجك قول النحاة: إنه مفعول لفعل واجب الحذف يفسره مابعده فهلا عرجت الى اختيار اعـراب آخـر من أعـاريب باب الاشتغال، خذ مثلا، انه منصوب بالفعل المتأخر نفسه والهاء دليل على هذا المفعول ... وعندما يقول ابن مضاء في «أزيداً ضربته» إن هذا من قبيل المحذوف ولا حاجة بالقول اليه بل هو تام دونه وان أظهر كان عيا نقول له: أليس قولك هذا هو نفس مايعنيه النحاة في قولهم: «الفعل المقدر محذوف وجوباً» وقد اتهم النحاة بالتكلف فى تقديرهم لهذا الفعل، نقول له: فان تركنا قولهم فما الذى نصبه، هل تسمح لنفسك بأن تقول أزيدٍ بالجر مثلا، فإن لم تسمح فما الضابط لكلام عربي مبين؟ فان قلت: نصبناه لأن العرب تنصبه وكفى، قلنا: فما الداعي إذا لعلم النحو والصرف، وهل غيرّ النحاة ماتقصد إليه العرب؟ إنهم نظموا مواقع أصوات العربية ليستطيع أن يتكلم بها غير الفصحاء.

(١٢) الرد على النحاة : ٧٣ .

ويعمد ابن مضاء الى تقسيم طيب للحذف في كلام العرب[١٣]، ونجده يقرّ بأن ثمة فعلاً في قوله تعالى: «ناقة الله وسقياها[١٤]» ولكن الحذف أوجز وأبلغ فيكون قوله تعالى: «ناقة» مفعولاً به لفعل محذوف، أليس هذا هو نفس الصلة التي يعقدها النحاة بين العامل والمعمول، ولكنه يأبى أن يذكر ذلك لأنه يصعب عليه النطق بهذا الاصطلاح الذى ابتدعه النحاة لتوضيح الصلة بين أجزاء الكلام، ونحن نقول له: لا تثريب عليك لأن ماينفع الناس يمكث في الأرض.

أما حكاية القسم الثالث الذى يرفضه بحجة أن تقدير النحاة للمحذوف يغيرّ معنى الجملة فهي توضح بجلاء تفكيره القريب وضعف حجته، فهو يرفض[١٥] تقديرهم أنادى عبدالله لقولنا: ياعبدالله وذلك لأن النداء الذى هو انشاء صار خبرا، واللغة العربية ـ بل وكل اللغات ـ مليئة بالأمثلة التي يتغير فيها أسلوب الأصل عن أسلوب شرح الأصل، أريد أن أشرح قول أمرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزل .. بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فأقول: يأمر الشاعر صاحبيه بأن يقفا. إنَّ هذا الشرح حَوَّل الإنشاء إلى خبر، ومع ذلك فان أحدا لم يقل لي إن شرحك غير جائز، وعندما أريد أن أشرح قول فلان المدرس: «وأنا لا أدرى شيئا عن نتيجة الطلبة» فأقول: والمدرس في خضم الامتحان هو نفسه لايعرف: هل نجح الطلاب، فلا يقول لي أحد لقد غيرّت الأسلوب من خبر إلى إنشاء. ونعود إلى أصل المشكلة، فالنحاة حين قدّروا أدعو عبدالله في قولك: ياعبدالله إنما شرحوا المعنى فنجم عن هذا الشرح تقدير نحوي بأن الفعل المحذوف تسلط على الاسم عبدالله فنصبه ظاهرا، وقد ينصبه محلاً في قولنا «يا محمد»

---

(١٣) الرد على النحاة : ٧١ .

(١٤) الشمس آية ١٣ .

(١٥) الرد على النحاة : ٧٢

ويتخيّل ابن مضاء حالةً لا وجودَ لها إلا في ذهن من يقبل على الدرس بنتيجة سابقة وهذا خطأ منهجي، إنه يتهم النحاة أن بعض تقديراتهم للمحذوف معدوم في اللفظ، ثم ينتهي الى نتيجة توهم بأنه حصل على طائل كبير من ورائها فيقول(١٦) : «ونسبة العمل الى معدوم على الإطلاق محال»، وليت شعرى هل هو خلق إسلامى أن نبخس الناس أشياءهم فنصف جهود النحاة بهذا البخس والنقصان، كنّا نتمنى أن يذكر لنا مثالا واحدا على ذلك. نعم قد يكون ثمة تقديرات يضطر النحاة اليها ويعبرون عن ذلك بأنه مما أهمل ويجب حذفه(١٧)، ولكنَّ هذا غير الذى ذكره وهو كونه معدوما في النفس واللفظ، ثم يطرح سؤالا قويا ولعله استدراك منه وإحساس بالخطأ فيقول(١٨): «فإن قيل إن معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل وإن الكلام بها يتمّ، وانها جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالألفاظ إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازا، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازا» ويقول فى جواب السؤال: لزم أن يكون الكلام ناقصا وأن لا يتمَّ إلا بها وزدنا في كلام القائلين به مالم يلفظوا به ولا دلَّنا عليه دليل «فأنت ياقارئ العربية إذا احتجت إلى شرح العبارة أو الى تقدير معين جملةً أو كلمـةً كان الكلام الذى تقرؤه كلاما ناقصا، وحذارِ أن تقوم بزيادة أى لفظ للايضاح لأنك تكون قد زدت في كلام القائلين مالم يلفظوا به. ويعرض بعد ذلك تخريج ابن جني لقول العرب: « هذا جحرُ ضبٍ خربٍ » حيث قدّره: هذا جحر ضبٍ خربٍ جحرُه، ونحن مع ابن مضاء في ردّه هذا التخريج ووصفه إياه بالتكلف وهذا ليس عيباً في النحو العربي، أن يقوم نحوى بتخريجات بعيدة عن منطوق العربية، وهذه ظاهرة في كل العلوم ، أن يقوم علَم من أعلامها بالإيغال في بحثه فيأتي بشوارد يقتنع بها فيطرحها حلاً لمشكلة أو ظاهرة معينة، ناهيك عن علم النحو الذى شأنه المرونة والأخذ والرد وإعمال الفكر وذلك لأنه لايعرف العمل في قالب جامد حاد لا يأخذه الباطل، فإذا شطَّ نحوى ماعن الجادَّة فما ذنب علم النحو لكي نحمله مسؤولية ماصنع بعض رجاله؟

---

(١٦) الرد على النحاة : ٧٣ .

(١٧) وذلك مانجده في نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود وأو وحتى وفاء السببية وواو المعية .

(١٨) الرد على النحاة ٧٣ .

ثم يرفض ابن مضاء تعليق الجار والمجرور[١٩] إن كان خبراً أو صلة أو حالا ويقول: «لاحاجة بنا الى غير ذلك لأن السامع له لايفتقر إلى زيادة كائن ولا مستقر، واذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا (الاضمار) نريد أن نحسن الظن بالرجل فلا ندّعي أنه يريد نفي تعليق الجار والمجرور كيفما وقع لأنَّ هذا أمر لايقول به عاقل، وذلك لأن هذا الجار والمجرور وقع قيداً للحدث الذى هو الفعل أما ماعرض له من نفي تعليق ماذكر، فهذا تابع للظاهرية المطلقة التي ينهجها، فكيف نرضى بتعليق «جاء زيد الى المدرسة» ثم نرفض تعليق «زيد في الدار» بحجة أن الكلام مفهوم لدى السامع، انظر الى صنيع النحاة المرتب حينما قالوا إن متعلق الجار والمجرور ان كان خبرا قد يحذف جوازا نحو قول الشاعر:

خليليَّ ليلى أكبر الحاج والمنى   فمن لي بليلى أو فمن ذا لهابيا

كيف تفهم معنى هذا البيت إنْ لم تعلق الجار والمجرور بمحذوف تقديره: من يتكفل لي بليلى، أو من الذى يتكفل لها بي، وقد يحذف وجوبا، ان كان الجار والمجرور دليلا على كون عام مطلق نحو: زيد في الدار، والدليل على وجود الكون العام المطلق التصريح به في قول الشاعر:

لك العزّ إنْ مولاك عزّ وإنْ يهن   فأنت لدى بحبوحة العيش كائن

وهب أن هذا بيت شاذ فما الفرق بين قولك: لاحاجة لنا بكائن وقول النحاة: يحذف وجوبا، هم أرادوا أن يكونوا منهجيين فقدّموا صورة كاملة للموضوع وأنت التزمت به أحيانا، ونفذته احيانا وقد دعم الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه «إعراب الجمل وأشباه الجمل» مذهب الجمهور في أن المحل للمتعلق المحذوف، ونحب ان نلخص منه بعض فقراته[٢٠].

---

(١٩) الرد على النحاة: ٧٩.

(٢٠) انظر: ص ٤٠٥ ـ ٤١٥.

١ ـ الجار والمجرور والظرف ليس لها معنى مستقل بنفسه ليخبر به أو يوصف به ... وإنما هما تكملة فرعية لمعنى الفعل أو مايشبهه ولا يتم المعنى المراد منهما من دون ملاحظة العامل فيهما، ولا وجود لهما مجردين من الحدث الذى يقع فيهما.

٢ ـ لقد حذف الكون العام قبل شبه الجملة لأنها تدل عليه لا لأنها عوض منه.

٣ ـ إن جعل شبه الجملة هي صاحبة المحل يخلّ بالمعنى المقصود، فقولك: «الصيام غداً» ليس مراداً به أن الصيام هو الغد، ولا معنى له اذا لم تقدر الخبر المحذوف، إنك لم تخبر عن الصيام بذلك الزمان وإنما جئت بالظرف لتحديد زمن وقوع الصيام.

٤ ـ ولو كانت شبه الجملة هي صاحبة المحل كالجمل لوجب أن تؤول بمفرد مثلها .

٥ ـ وإذا زعمنا أنّ شبه الجملة هي صاحبة المحلّ وجب علينا أن نخلعها عن شبهها بالجملة ونجعلها من المفردات، وننقل إليها حركات الاعراب، ولكنك ترى أن قولك «اللقاء غدا» لايجوز فيه رفع «غدا» مع أنه معرب، في حين أنك تقول: يصام شهر رمضان، فتنقل إلى «شهر» اعراب نائب الفاعل بعد أن تخلعها عن الظرفية إذ هي في الأصل ظرف، وأصل الجملة يصوم الناس شهر رمضان.

٦ ـ إن الزعم بأن شبه الجملة هى صاحبة المحل يقتضي أن يكون لها إعرابان فقولنا: «إن الحقّ فوق الشبهات» تحمل كلمة «فوق» إعرابين: ظرف منصوب وخبر في محل رفع .

ومن قبيل اعتراضات ابن مضاء الهشة القريبة أنه لا يرضى تقدير الضمير المستتر في الصفات المشتقة[٢١] فإذا قلنا: «زيد ضارب عمرا» فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه و«زيد» يدل على أسمه فما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً «فحجته أنه فضلة فلا مسوغ لتقديره، قال النحاة: لأنه فضلة ولامسوغ لظهوره وإن ظهر فهو توكيد لهذا المستتر، فإن قلنا: لماذا قدرتموه إذاً؟ قالوا: لأنه يتوجب ظهوره وتقديره

---

(٢١) الرد على النحاة : ٧٩ .

في بعض الحالات نحو: «زيد ضارب هو وبكر عمرا» «مررت بقوم عرب أجمعون[٢٢] »، وبذلك تبقى قاعدة النحاة سليمة والتطبيق عليها سلباً واطرادها وشيوعها سلباً، أما هو فيعترف بأن هذا الضمير يتوجب تقديره أحيانا وينكر على من يقدره أحيانا، ثم من قال لك: لاحاجة إلى هذا الزائد ولا فائدة للسامع منه، ان «ضارب» نابت مناب «ضرب» لذلك فإن «عمرا» مفعول به، فكيف تقدر الضمير في الفعل وتمنع تقديره فيا عمل عمله وما أشبهه.

ثم ينكر ابن مضاء أن يكون في «قام» من قولنا «زيد قام» ضمير بحجة أن الاضمار زيادة لا فائدة فيها[٢٣] ، وهذا في الحقيقة امتداد لموضوع الظاهرية المطلقة التي آمن بها وإغفال للمنظومة النحوية التي أرادها النحاة تفسيراً لسير العربية، وكلامه محتمل لما يلي:

١ ـ أنه يعرب «زيد» فاعل مقدم قام التي تأخرت في اللفظ لا في التقدير فيكون كلامه سلباً لأنه لا يجوز أن تأخذ فاعلين الأول اسم ظاهر والثاني ضمير مستتر في قام وهذا لا بأس به وقد قال به فريق من النحاة .

٢ ـ أنه يعرب «زيد» مبتدأ و «قام» دلت على الزمن والفاعلية فلا حاجة لإضمار شيء فيها، وهذا غير وارد ، لأن الفعل لايقبل الاسناد اليه وإن دل على الفاعلية فهو قابل للإسناد اليه.

٣ ـ أنه يعرب «زيد» فاعل و «قام» فعل وفاعله ضمير، ويشير إلى هذا الاحتمال قوله: «يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل ويجوز أن يكتفى بما تقدم». وابن مضاء كما يزعم يريد أن يسهل ويبعد التعقيد، أرأيت إلى تعقيد وتردد أبعد من هذا حين نقدر أن فعلاً تعدى مرة إلى فاعل ظاهر وتعدى مرة إلى فاعل مضمر، وتعدًى مرة ثالثة إلى نفسه حيث اكتفى بنفسه عن الفاعلية .

(٢٢) أنظر : الكتاب ٣١/٢.
(٢٣) الرد على النحاة : ٨١.

وإذا عدنا إلى أصل النحاة البصريين القائلين بالابتداء والفعل خبر عنه يرفع ضميره قررنا منهجية هذا الأصل، فالاسم في ابتداء الكلام مبتدأ وهذا ينطبق على كل أسماء العربية التي لاتحتاج الى تقدير تأخيرها أو حذف عاملها، ثم إن الخبر قد يرد جملة فعلية كما هو في المثال السابق، وقد يرد جملة اسمية، وقد يرد مفرداً، ولا ندرى ما الصعوبة أو التعقيد التي يحملها مثل هذا الاعراب حتى نذهب إلى احتمالات سوف تبعد المسألة عن الأذهان .

ثم يقدّم ابن مضاء تطبيقا لنظريته في موضوع العامل والمعمول فيعرض لبعض أبواب من النحو أراد فيها أن تكون بمثابة التنفيذ لما طرحه، وهنا يبدو على حقيقته، وتبدو بضاعته المزجاة، إنه في التنازع[٢٤] يعرض لأقوال النحاة ذاتها، آرائهم واختلافاتهم وتفريعاتهم، يختار من هذه الأقوال مايرتاح اليه إذاً فما الفرق بينه وبينهم، فلنستمع الى النص التالي: فأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين الا في أن أقول: علقت، ولا أقول: أعملت، تقول: قام وقعد زيد، فإن علقت زيداً بالفعل الثاني فبين النحويين في ذلك اختلاف «يزيد أن نضع خطا على قوله: فإن علقت زيدا بالفعل الثاني، فهو إذاً يقرُّ بأن هناك عاملا قد أثّر في معمول فرفعه، فأين اذن هجومه السابق على نظرية العامل النحوى، لقد شعر الآن بذلك فأسرع إلى القول: إننى لم أقل أعملت وإنما قلت علقت، ونحن نقول له: قل مابدالك ولا مشاحة في الاصطلاح، أنت في هذا الباب نحوى «تقليدى»، وفي غيره لاتعرف سوى النقد بدون بديل، ثم نقرأ في باب التنازع عنده ونحسب أننا نقرأ في المقتضب أو الكافية. على أن الانصاف يقتضي منا أن نكون معه في رفضه لتكلف النحاة حين بحثوا في مثل: أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين، أعلمت الزيدين العمرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم. قال ابن مضاء[٢٥]: «ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لاتجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الأشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم «وقد يقول قائل: إن النحاة أرادوا أن يقدموا صورة كاملة

(٢٤) الرد على النحاة : ٨٥ .

(٢٥) الرد على النحاة : ٩٠.

للبحث: كيف يكون التنازع في الفعل المتعدي لواحد ثم لاثنين ثم لثلاثة وإن لم يجر لها نظير في كلام العرب. ونحن لانقول بذلك لأن النحو وسيلة للوصول إلى لغة العرب، فإن كان العرب لم يقولوا شيئا فكيف نتمحّل ونتكلف عليهم مالم يقولوا بحجة الوصول إلى الصورة الكاملة؟ ولعل هذا من الأسباب التي جعلت النحو أحيانا صعبا معقدا امام أذهان الناشئة، لذلك فاننا ندعو إلى تقديم النحو على انه وسيلة للنطق بالعربية الفصحى فيا كان مستعملا فيها ينبغي أن يدرس دراسة واضحة مدعومة بالتطبيقات الغزيرة ليتمثل في الأذهان. فان قيل: هل ندرس ماكان شاذا في لغة العرب؟ قلنا: إن هذا نتركه للمختصين في العربية. أما أن نضع أمام الناشئة الغضة مثل هذه الامثلة التي ترهق المدرس في تقريرها وتجعله يضيع جزءا كبيرا من الدرس فيا لاغناء فيه، وكان يستطيع أن يستفيد من هذا الوقت في عرض النماذج الفصيحة الواردة، فذلك بلوى يجدر بالمناهج المعاصرة أن تسعى فى مراعاتها، إن اغفال الشواذ في تدريس غير المختصين مصلحة كبرى لسير الدرس وتقريره وضمان الفائدة منه ودفع السآمة والملل وما ينشأ من عرضــه وما أجمل قول ابن مضاء(٢٦) : «والأظهـر أن لا يقـاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك».

أما فى الاشتغال فالمسألة تختلف فهو يهرب من حكاية التقدير كلها ويقول: «ولا يضمر رافع كما لايضمر ناصب، انما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب» فهو إن ذكر التعلق كان لابد أن يعلق المرفوع بما يقتضي الرفع وأن يعلق المنصوب بما يقتضي النصب وذلك حديث العامل الذى يكره التصريح به. والنحاة هل قالوا بغير ذلك، وهل قالوا بغير كلام العرب؟ وانما أرادوا أن يكونوا أصحاب نظرية منهجيين في أقوالهم، فقالوا: منصوب بسبب كذا ومرفوع بسبب كذا، فإذا لم يكن ثمة إضمار أو تقدير ونصبنا فلماذا لم نجرّ، أو نرفع، واذا كان قد أقرّ الرفع والنصب من دون اضمار فكيف يصنع من هم ليسوا عربا ويريدون أن يتحدثوا على قياس العرب، ومن هنا كان لابد من ترتيب قاعدة يعتمد عليها غير الفصيح والطالب والمتعلم أياً كان، ترسم له مواضع النصب ومواضع الرفع.

---

(٢٦) الرد على النحاة : ٩٣ .

أما حديث العلل الثواني والثوالث فيتصل بتأثر النحاة بالمذاهب الكلامية التي ازدهرت مع النهضة العلمية للحضارة الاسلامية وصاروا بدافعٍ من حبهم للغة القرآن يتعمقون في معرفة أسرارها وأساليبها حتى وصلوا إلى درجات عالية قد لانرغب فيها لأنها لاتقدم فوائد ذات قيمة، فهي من نتاج العقل البشرى المرن الذى يعمل في مادة مرنة، نحن لاننكر هذه الجهود، ولكننا نتمنى أنها بقيت في حدود الغاية من هذا العلم، فأن نعرف الفاعل وأنه مرفوع وكيف يرد في لغة العرب وماهي احتمالاته ذلك أمر مفيد، ولكن أن يمضي النحاة في محاولة لا طائل من ورائها لكي يجيبوا عن السؤال التالى:

لماذا كان الفاعل مرفوعا؟ فذلك أمر لايهمنا لا من قريب ولا من بعيد، لأنه إجابة احتمالية عمادها التخمين، قال ابن جني[٢٧] : « في تعليل رفع الفاعل - إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوىٰ للأقوىٰ »وأقرّ ابن جني بأن هناك علة وعلة العلة وعلة علة العلة، ومن هنا قال سيبويه[٢٨]: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً» وقال الخليل: «فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »لذلك كله نحن مع ابن مضاء حين يقول[٢٩] : «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وإن جاءنا جواب وما وجهناه لم يضرنا جهله»

ومن هنا نجد كثيرا من العلماء يعارضون التوسع في التعليل النحوى، فابن حزم يهاجمها ويصفها بالفساد، وابن سنان الخفاجى يطالب بتحصيل مذهب العرب في الكلام من غير زيادة كما دعا ابن رشد الى الابتعاد عن الاستغراق في هذه العلل وألّف كتابا بعنوان «الضرورى فى النحو[٣٠]»

أماً موضوع مسائل التمرين فقد قال فيها ابن مضاء[٣١]: ومما ينبغى ان يسقِط من النحو: أبنِ من كذا مثال كذا كقولهم: ابن من البيع مثال فُعْل فيقول قائل: بُوع، أصله

(٢٧) الخصائص ١/١٧٤ .

(٢٨) الكتاب ١/١٣ .

(٢٩) الرد على النحاة ١٢٧ .

(٣٠) أنظر : مقدمة الرد على النحاة ٩ .

(٣١) الرد على النحاة : ١٣٥ .

بُيْع ـ فيبدل من الياء واواً لانضمام ماقبلها «وهذا الموضوع في رأينا ذو وجهين: فإن كان الهدف من مسائل التمرين ترسيخ القاعدة الصرفية وتثبيتها في أذهان الطلبة الجامعيين بنحو مثال أو مثالين منها على الأكثر فلا نرى مانعا منها، وذلك لأن طبيعة هذا العلم تقتضي التوسع في التطبيقات وليست مسائل التمرين إلا تطبيقا على ماقرره النحاة يظهر من خلالها اختلاف آرائهم، وأذكر أنني كنت أدرّس كتاب ابن عقيل في المرحلة الثانوية، وكنا مطالبين بانهاء المقرر كله فكنا دائما نقرر قواعده مضطرين إلى انهاء المقرر بأى شكل كان، وكنا ونحن نشرح نحس بالألم لأن مادة كالنحو لن تعطي ثمرتها بهذا الغرض التقريرى الخالي من التطبيقات الدقيقة، لذلك كنا نأخذ من حصص المطالعة مثلاً مايجعلنا نسد هذه الثغرة. أما الوجه الثاني لمسائل التمرين ـ وهو الذى نرفضه ـ فيتصل بالإكثار منها ومن تفريعاتها أو الوصول بها الى أبنية غريبة شاذة أو عرضها أمام الناشئة فكل أولئك نخشى أن يعطي نتيجة عكسية في النفور من المادة.

وبعد : هذه رحلة مع كتاب «الرد على النحاة» لابن مضاء، ونرجو أن نكون قد أعطيناه حقه وقومناه بما يناسب دعوته ، والله من وراء القصد.

* * * * *